



كلمة الدكتور آدم عبد المولى
المنسق المقيم للأمم المتحدة والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
في افتتاح مشروع (ورقى)
21 مارس 2012

بسم الله الرحمن الرحيم،

تحية الحضور ..

يسرى جدا ويسعدنى ان اخاطب جمكم الانيق هذا فى فعالية افتتاح مشروع (ورقى) وهو مشروع اقليمى رائد يهدف لتعزيز حقوق المرأة وتمكينها قانونيا وذلك يتمثل كامل لمقوله "ان حقوق المرأة هي حقوق انسان بالضرورة". ولذلك فان برنامج الامم المتحدة الانمائى بدولة الكويت ومن خلال البرنامج الوطنى والمنفذ بالشراكة مع الامانة العامة للتخطيط والتنمية قد وضع مجال تعزيز حقوق المرأة كاحد مجالات الاهتمام الحاسمة، وذلك فى اتساق كامل مع اطر التنمية البشرية المعتمدة لدى الامم المتحدة مثل اطار عمل بكين، واهداف التنمية للالفية والتى نصت على المساواة على اساس النوع كهدف قائم بذاته (الهدف الثالث)، كما اعتمده كاستراتيجية عمل لتحقيق الاهداف التنموية الاخرى، والتى اكدت على التزام جميع الدول بتحقيق وكفالة التمتع المتساوی بكافة الحقوق لضمان ان مردود التنمية البشرية يعود لمصلحة كل المواطنين نساء ورجالا دون تمييز.

وفي هذا الاطار قام برنامج الامم المتحدة الانمائى على مستوى الاقليم العربى بتنفيذ مشروع (ورقى) تحت مظلة مبادرة (اقتدار) والتى هدفت لتعزيز حقوق المرأة وتمكينها قانونيا من خلال تكنولوجيا المعلومات و تسهيل الحصول على المعرفة القانونية واستخدامها بفعالية لتحقيق مستوى اكثرا ملائمة من الحماية القانونية والتمكين للمرأة كضمان للمشاركة بفعالية في كافة المجالات التنموية. وقد تم تنفيذ المشروع بنجاح باهر في ست دول عربية (تونس، مصر، الأردن، المغرب، لبنان، فلسطين) واستفادت منه عشرات النساء في هذه الدول.



وسينتمي تنفيذ المشروع في دولة الكويت كالأول من نوعه بين دول مجلس التعاون الخليجي. أخذ وضع الريادة للكويت وعبر البرنامج الوطني المشترك مع حكومة دولة الكويت بتنفيذ هذا المشروع يؤكد على ما تتمتع به المرأة الكويتية من حقوق متقدمة على مستوى المنطقة تقتضى الحرص على تعزيزها وتطويرها والسير بها قدما بما يرضي تطلعات نساء الكويت والمجتمع الكويتي بوجه عام.

إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يحرص على تنفيذ برامج التنمية بأساليب شاركية تعتمد على العمل مع شركاء محليين وبناء القدرات الوطنية لتحقيق الاستدامة، وللتاكيد من أن المجتمع المعنى يتملك ويساهم بفعالية في كل مراحل العملية التنموية. وفي هذا الإطار تم اختيار الجمعية الثقافية والاجتماعية النسائية لما لها من تاريخ رائد وعربي في الدفاع عن حقوق المرأة الكويتية والعمل على الارتقاء بها، واتنى أشيد بروح التعاون والعمل المثمر الجاد التي سوف تجعل من هذا المشروع أنموذجا في بناء الشراكات الوطنية الناجحة مع منظمات المجتمع المدني (النفع العام). فلهم منا كل تقدير واعتزاز.

ختاماً أؤكد على تعهد برنامج الأمم المتحدة وعلى المدى البعيد (الاستراتيجي) بالاستمرار في دعم برامج تمكين المرأة والعدالة النوعية من خلال تنفيذ البرنامج الوطني للاعوام 2010-2014. وعلى الدفع قدماً ببرنامج تعزيز حقوق المرأة وتمكينها قانونياً ليخرج بأفضل النتائج وليحقق الأثر المطلوب، وليس لهم بشكل مستدام في تعزيز حقوق المرأة الكويتية وضمان مشاركتها الفاعلة وتمتعها بكافة مزايا التنمية في بلدها. كما أؤكد على تعهد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاستمرار في التعاون مع الشركاء الوطنيين المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية الاقتصادية وبيناء شراكات متينة وفعالة مع منظمات المجتمع المدني لضمان الحقوق المتساوية العادلة للجميع.

ولكم أكن جميعاً شكري وتقديري العميق للحضور وحسن الاصغاء